حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٨ (عدد يناير – مارس ٢٠٢٠)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

تأثير صراع الهويات السياسية الفرعية في واقع التجربة السياسية الديمقراطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

همسة قحطان خلف *

كلية العلوم سياسية / جامعة بغداد

المستخلص

اعتمدت الحياة السياسية الديمقراطية منذ عام ٢٠٠٣ على مخرجات تنمية وتعزيز الولاءات والانتماءات للهويات الفرعية التي مازالت تشهد انعداماً للاستقرار على مختلف المستويات، مع الأخذ بالحسبان نموذج الانكفاء على الذات وضمن بيئتها الفرعية ومن ثم تصدّعها على مستوى المنتميات الاجتماعية الفرعية ؛ سبب انشغالها المستمر في بناء السلطة على حساب بناء الدولة - الأمة، أما المخرجات الثانوية الطارئة على هذا المشهد السياسي فقد تمثلت في انفتاح جميع تلك المنتميات الاجتماعية سواء القديمة أم الحديثة ضمن حراك غير مسبوق يميل إلى بناء بُنى منظومات سياسية واجتماعية بديلة، والذي تمثل في تطابق الهويات الثلاث وولاءاتها (الدولة، الحزب، وشخصنة السلطة) ضمن ما يعرف بإنتاج هوية فرعية ثانوية تكون العلوية والفوقية للانتماء والولاء لتلك المفاهيم الثلاثية (الدولة، الحزب، والسلطة)، مما عرقل انتاج هوية وطنية شاملة تمثل العراق وتعبر عنه القوى السياسية والمجتمعية الحقيقية المشاركة في العملية السياسية الديمقراطية الناشئة . أما استخدام الطبقة السياسية الحاكمة لمنطق القوة في فرض قيم غير مسبوقة على المشهد السياسي فقد جعل البيئة المجتمعية بأكملها تستند إلى رؤية أحادية تحاول من خلالها أن تفرض نفسها من أجل الخروج عن أنماط ثقافة الهوية الوطنية لصالح ثقافة الهوية السياسية التجزيئية التي سادت في مرحلة ما على وفق الاعتبارات القومية، المذهبية، والاثنية وما سواها، مما انتج بالمحصلة النهائية توجهاً من نوع آخر يروم إلى بناء مشتركات وطنية جامعة لمختلف الأطراف والقوى السياسية والاجتماعية وعابرة للقوميات، ليكون مؤشراً للتوجه نحو الابتعاد عن مشهدي التصارع والتنافس حيال الانتماءات والولاءات الاجتماعية الفرعية التي كانت عِرضة للإنهاك المتبادل مع استنزاف قوتها في مرحلة الأزمات . من هنا يمكننا القول بأن واقع تلك المجتمعات السياسية بات عِرضة لتحولات دراماتيكية وشيكة يجعل من هوياتها الفرعية غير قادرة على الاستمرار لوحدها من دون مساعدة بقية الهويات الأخرى المتلاحمة معها في ظروف المحنة والمشكلات التي عان منها المجتمع العراقي كثيراً منذ عام ٢٠٠٣، وما رافق ذلك من تعرّض غير مسبوق لمحنة الاحتلال الأمريكي ومخرجاته التي انتجت تدميراً ممنهجاً في البُنى التحتية جميعاً، فضلاً عن تعرّض مؤسسات الدولة لمحنة مُضافة من جرّاء البدء بعملية إعادة بناء الدولة من جديد ؛ ولكن بشكل فوقي من دون الاهتمام بتركة الماضي التي أثرت بشكل كبير في بُنية المجتمع وتكويناته الفرعية على مدى أكثر من ثلاث عقود سبقت عام ٢٠٠٣، وبين هذا وذاك تحديات عدة باتت تهدد عناوين الهويات الفرعية القومية والدينية والطائفية بالتشظي كما حصل في مرحلة مقدمات الحرب الداخلية التي بدأت دول وأطراف خارجية تغذيها بدوافع مذهبية وقومية وما سواها

بعد عام ٢٠٠٦ . مع الأخذ بالحسبان دور القوى السياسية بمختلف اتجاهاتها على إضعاف الهوية الوطنية طالما أن الطبقة السياسية الحاكمة باتت منشغلة بتقاسم السلطة على وفق انتماءاتها و ولاءاتها الحزبية الضيقة مما زادت من تصدّع الهوية المجتمعية بالكامل، بمعنى أن الهوية الوطنية العراقية لم تنبع من ذات الفرد بشكل تلقائي وإنما مارست الدولة ونخبها السياسية المؤدلجة دوراً ملحوظاً في القيام بعمليتي دمج وصهر شديدين لجميع مكونات الشعب العراقي على اختلاف أطيافه الأثنية والدينية والمذهبية وما سواها، لنكون أمام هويات هي الأقرب لمشهد الصراع من منظور الهويات الصغيرة التي تمثلها والكامن خلفها صراعات كبرى من نوع آخر تروم إدارته بشكل يرمي إلى تغييب آليات العدالة الاجتماعية والسياسية في ممارسة الحكم الديمقراطي الجديد، ناهيك عن محاولات اصطناع الحواجز النفسية التي من شأنها أن تعزل الفرد أو الجماعة وحتى النظام نفسه على أساس الانتماء للهوية الفرعية حصراً، ليبدأ الولاء التضامني داخل الهويات الفرعية نفسها ليكون منحصراً ضمن أبنية وأطر القبيلة، المذهب، والقومية وما سواها من انتماءات فرعية التي من شأنها أن تعزز الهوية الثانوية على حساب الهوية الوطنية الأم . فكلما زادت حالة انغلاق الهويات الفرعية على نفسها كلما بات المجتمع مهيأ للضعف والهشاشة من الداخل والعكس هو الصحيح، طالما أن المجتمعات تشهد حالة من الخوف والقلق الشديدين حيال الظواهر السلطوية الجديدة التي تحمل إيديولوجية التيارات الصاعدة إلى السلطة (سواء أكانت تحت ما يعرف بالإسلام السياسي أو ما سواه من تيارات سياسية على سبيل المثال لا الحصر) .

أما طبيعة الإشكالية التي تواجه عملية بناء الدولة – الأمة فتكمن في بناء مؤسسات قادرة على اجتذاب الهويات الفرعية العراقية، من أجل بث الحيوية والقوة للهوية الوطنية الأم في الدولة الديمقراطية الجديدة، لا سيما عقب التحولات السياسية التي شهدها المجتمع السياسي العراقي منذ عام ٢٠٠٣، بمعنى أن العجز المؤسساتي في تلبية متطلبات وحاجات المجتمع كافة من شأنه أن يُضعف الشعور بالانتماء للدولة، ومن ثم فأن عملية بناء الدولة – الأمة قد يوشك أن يُحدِث خللاً وظيفياً في بناء الهوية الوطنية الجامعة لكل الهويات، لا سيما وأن حالة انعدام قدرة النظام على التغلغل في المجتمع واستيعاب مكوناته بفعل مؤسسي يجعلها عِرضة أيضاً لحدوث شرخ في هذه الهوية الجامعة، عندئذ فأن الحالة الأخيرة إذا ما حدثت فستؤشر عجز منظومة النظام السياسي وسلطته الحاكمة عن بناء تلك الهوية الوطنية الجامعة المعبِّرة عن الجميع، لنشهد نزوعاً غير مسبوق نحو الهويات الفرعية مما يجعل الولاء موزعاً بين هويات عدة وليس للدولة حصراً .

ومن ناحية أخرى، تبقى عملية تعزيز الهوية الوطنية على حساب الهويات الفرعية من المهام الرئيسة التي يجب العمل عليها من خلال تجاوز محنة الماضي القريب التي انتجت توافقية وتقاسم للسلطة بشكل يغذي الولاءات والانتماءات الفرعية للهوية بعد عام ٢٠٠٣، والتي احدثت بالمحصلة النهائية تنافساً منقطع النظير للسلطة وعلى حساب طموح الكثير من الإرادات الوطنية المتقاطعة مع إرادات فواعل الطبقة السياسية الحاكمة نفسها، والذي أنعكس على طبيعة الحراك السياسي الحاصل فيها، ليكون مؤطر في تشكيل حكومات تحت عناوين عدة (حكومة الوحدة الوطنية، حكومة الشراكة، حكومة المشاركة، وما سواها من توصيفات جديدة طارئة على المشهد السياسي العراقي)، وبين هذا وذاك وجود رغبة حقيقية يقودها الحراك الشعبي الحاصل منذ عام ٢٠١١ من أجل إخراج نموذج السلطة من نمطية الدوائر الحزبية والمصلحية والانتماءات الضيقة التي اتكأت على مفهوم المكونات وليس المواطنة، وصولاً إلى صيرورة بيئة سياسية - مجتمعية متناغمة مع وحدة المجتمع . من هنا وجدنا أن حجم الضغط الشعبي الراهن قد بدأت صيرورته في موجات متتالية من

الحراك الجماهيري وصولاً إلى الموجة الأخيرة التي انطلقت في الأول والخامس والعشرين من تشرين الأول عام ٢٠١٩، مع الأخذ بالحسبان محاولات البعض في جعل سمة العنف من السمات الأبرز في التعبير عن مطالب المجتمع العراقي في ظل الصراعات الداخلية والخارجية التي تجري من أجل فرض رؤية أحادية على واقعه الذي بدأ يرفض هذه المعادلة، مما يحتم الاعتماد على أدوات الضبط السياسي والاجتماعي لتحديد أبعاد مدركات البيئة المجتمعية من خلال فرض سياق محدد من النظم والقيم والتقاليد التي تروم إلى تبادل الأدوار على أن يكون المسعى موجه نحو تحقيق التماسك الاجتماعي من منطلق تمكين الهوية الوطنية من خلال إرساء أسس التسامح وقبول الآخر ؛ لأن الأخيرة باتت من الفرص المُتاحة لتحقيق التضامن الداخلي الذي يحتضن كل الوقائع والأحداث السياسية والمجتمعية وصولاً إلى ما يعرف بالانسجام الداخلي ضمن الوسط الاجتماعي، وبخلافه يعني نفي الخصوصيات التي لا تقودنا إلا نحو التمسك بالهويات المجتمعية الفرعية، لتأتي في المحصلة النهائية قضية نشر مفاهيم السلم والتسامح والمرونة مع الجميع كونها وسائل ضامنة لتحقيق المطالب والحفاظ على السلم المجتمعي خلال المرحلة القادمة .

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢٠ .

المقدمة :

عانت التجربة السياسية الديمقراطية العرقية من العديد من الإشكاليات البنيوية التي تتعلق بأبعاد ومضامين التجربة نفسها، ناهيك عن تأثير العوامل الداخلية والخارجية التي اسهمت في صيرورتها، إذ وجدنا طبيعة النظام السياسي للدولة منكفئاً على ذاته بعد مُضي أكثر من ثلاث عقود من تسيّد نمط أحادي في إدارته التي سبقت العام ٢٠٠٣، مما جعل الأخير في حلقة مفرغة تديرها سلطة حاكمة شمولية وتمارس نوع من الفرض لإرادتها السياسية على بقية انساق المجتمع السياسي خلال تلك المرحلة، وما بعدها بدأت محنة الدولة والتجربة السياسية الديمقراطية الناشئة تتأرجح ما بين المحاصصة السياسية ببعدها القومي، المذهبي والاثني وما سواه ؛ يناظره رغبة الطبقة السياسية الحاكمة في ممارسة السلطة على أساس إبراز هوية المكونات الاجتماعية التي جرى الاعتماد عليها في صيرورة ديمقراطية توافقية غير مستقرة، طالما أنها استندت إلى معادلة تسطيح الهوية الوطنية الجامعة ليعلوها تمكين للهويات السياسية الفرعية ذات المرجعيات والإيديولوجيات المتباينة، وبالنتيجة فأن محصلة هذه الفروض جميعاً جاءت كجزء من مخرجات التغيير السياسي الفوقي الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بعد احتلال العراق في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣.

أما محاولة إضعاف الهوية الوطنية الجامعة على حساب تقوية الهويات الاجتماعية - السياسية الفرعية ذات الرؤى والمتبنيات الفكرية المختلفة فقد أسهمت إلى ارتداد مكونات المجتمع نفسه ضمن دوائرها الضيقة مثل القبيلة والديانة والمجموعة الاثنية وما سواها من انتماءات، لتزداد إشكالية الأخيرة شيئاً فشيء مع تمركز لتلك الولاءات الهويات فرعية على ذاتها، لتأخذ منحى ممتداً ضمن نطاقها الديموغرافي المعهود لها . إذ أن الأزمات المتوالية التي يعاني منها واقع المجتمع السياسي في تركيبته الداخلية جعلت هوياته الفرعية غير قادرة على الصمود والاستمرار لوحدها من دون مساعدة الهويات الأخرى المتلاحمة معها في ظروف تلك الأزمات المحيطة بها، فالعراق منذ عام ٢٠٠٣ تعرّض لمحنة الاحتلال الأمريكي وما رافقه من تدمير ممنهج في البُنى التحتية جميعها، ناهيك عن تعرّض مؤسسات الدولة نفسها للانهيار على أمل إعادة بنائها من جديد، لتكون مقومات الوحدة الوطنية للدولة العراقية مهددة بالتشظي تحت عناوين الهويات الفرعية القومية والدينية والطائفية كما حصل في مرحلة مقدمات الحرب الداخلية التي بدأت دول وأطراف خارجية تغذيها خلال تلك المرحلة بدوافع مذهبية وقومية بعد عام ٢٠٠٦ . مع الأخذ بالحسبان دور القوى السياسية بمختلف اتجاهاتها على إضعاف الهوية الوطنية طالما أن السياسيين بدأوا يتكئون على نظرية تقاسم السلطة وفقاً لانتماءاتهم وولاءاتهم الحزبية الضيقة مما زاد من تصدّع الهوية المجتمعية، بمعنى أن الهوية الوطنية العراقية لم تنبع من ذات الفرد بشكل تلقائي وإنما مارست الدولة ونخبها المؤدلجة عمليات دمج وصهر قسريين لجميع مكونات الشعب العراقي على اختلاف أطيافه الأثنية والدينية والمذهبية، لتكون ضمن عملية سياسية ديمقراطية ما زالت تعاني من انعدام الاستقرار طالما أنها اعتمدت على معادلة تمكين هوياتها الفرعية، التي باتت في مرحلة لاحقة جزءًا من صراع الهويات الصغيرة الكامن خلف صراعات كبرى تحاول أطراف دولية وإقليمية أن تغذيه بوسائل شتى . ناهيك عن الحواجز المصطنعة التي أخذت تعزل الفرد أو الجماعة عن بعضها البعض بدافع الولاء للهويات الفرعية من خلال تقوية مفاهيم القبيلة، القومية والمذهبية وما سواها تحت عناوين ممارسة السلطة الديمقراطية، فكلما زادت حالة انغلاق الهويات الفرعية على نفسها كلما بات المجتمع مهيأ للضعف والهشاشة في ظل تسيّد احتمالات الخوف من الآخر تحت ما

يعرف ظواهر السلطة الجديدة التي تحمل إيديولوجية التيارات الصاعدة إلى السلطة (الاسلام السياسي وما سواه من تيارات سياسية إيديولوجية على سبيل المثال لا الحصر).

من هنا باتت إشكالية عملية بناء الدولة – الأمة تكمن في كيفية صيرورة بناء مؤسسات قادرة على اجتذاب الهويات الفرعية العراقية، من أجل بث الحيوية والقوة للهوية الوطنية الأم في ظل العملية السياسية الديمقراطية الجديدة التي ظهرت عقب التحولات السياسية التي شهدها المجتمع السياسي العراقي منذ عام ٢٠٠٣ ؛ ولكن العجز المؤسساتي في تلبية متطلبات وحاجات المجتمع كافة أفضى إلى إضعاف الشعور بالانتماء للدولة وهويتها الوطنية الجامعة . مع الأخذ بالحسبان ظاهرة تماثل هويات الأحزاب مع ظاهرة شخصنة السلطة بأكملها، مما أدى إلى إنتاج هوية فرعية ثانوية يكون ولاءها للمفاهيم الثلاثية (الدولة، الحزب، والسلطة)، مما عرقل انتاج هوية وطنية شاملة تمثل العراق لوحده، لتبقى القوى السياسية والمجتمعية المشاركة في العملية السياسية الديمقراطية الناشئة أمام تنافسية مفرطة من أجل الوصول للسلطة وبعيداً عن التناغم مع تطلعات مجتمعها . من هنا وجدنا الأخير تتبلور فيه موجات من الضغط الشعبي الذي بدأت صيرورته منذ عام ٢٠١١ وصولاً إلى الغضب الشعبي الحاصل في الأول والخامس والعشرين من تشرين الأول عام ٢٠١٩، من أجل البدء في عملية إصلاح شاملة لكل المفاهيم والقيم السابقة التي جرى العمل بها وفقاً لمعادلة تقاسم السلطة واحتكارها من دون معالجة قضايا سوء الإدارة والفساد السياسي وما سواه من الظواهر الدخيلة التي عرقلت عملية بناء الدولة – الأمة على مدى عقد ونصف من الزمن، لذا تقتضي الضرورة البدء في الاعتماد على أدوات الضبط السياسي والاجتماعي لتحديد أبعاد مدركات البيئة المجتمعية بأكملها ؛ ومن ثم العمل على فرض سياق محدد بأطر قيمية ونظمية جديدة تحترم الجميع وتؤمن بنظرية تعاقب الأجيال وتبادل الأدوار على مختلف مستويات ممارسة السلطة الديمقراطية حاضراً ومستقبلاً .

أهمية البحث :

أن تمركز السلطة بشكلها الشمولي لمدة طويلة سبقت العام ٢٠٠٣ جعل المجتمع يبدو أكثر هامشية وهشاشة مما انتج آثاراً بنيوية ووظيفية باتت مؤثرة في واقع المجتمع وشرائحه المتنوعة كافة، أما مرحلة ما بعد التغيير السياسي الحاصلة بعد هذه المرحلة التاريخية، فقد اضافت مخرجاً سياسياً تقاسمت فيه القوى السياسية الحكم على أساس المحاصصة ببعدها القومي والمذهبي وما سواه، وبين هذا وذاك محاولة الطبقة السياسية الحاكمة في تجذير وتعميق الانتماءات والولاءات الفرعية ؛ ومن ثم تمكين الانقسامات ببعدها الثقافي والاثني والطائفي في ظل غياب المبادرات الفردية أو حتى الجماعية الطوعية التي شهدت انحساراً ملحوظاً في حرية عملها بالتعاون مع المجتمعات الوسيطة الحرة التي يمثلها المجتمع المدني، وبالمحصلة النهائية تفاقمت مشكلة الهويات الفرعية التي وجدت نفسها منكفئة على ذاتها وضمن حدود انتماءاتها الاجتماعية الفرعية حصراً .

أهداف البحث :

تكمن أهداف البحث في موضوعة تأثير صراع الهويات السياسية الفرعية في واقع التجربة السياسية الديمقراطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، إلى فهم معادلة انغلاق الحياة السياسية الديمقراطية على هويات وانتماءات فرعية غير المستقرة مما أنتجت تقاسماً للسلطة يجري التوافق عليه على أسس قومية ومذهبية وأثنية وما سواها، ليجعلها تنكفئ على ذاتها بشكل غير مسبوق مما يؤدي إلى صيرورة بيئة سياسية – اجتماعية مضطربة تترنح فيها هويات فرعية جاذبة للولاءات الضيقة على حساب الهوية الوطنية الأم، مع

الأخذ بالحسبان حالة التصدّع الحاصلة في تلك المنتميات الاجتماعية الفرعية التي تجري بشكل فوقي مفروض، ليكون البديل المطروح هو تمثيل تلك المنتميات الاجتماعية الفرعية القديمة والجديدة بحراك يميل إلى بناء منظومة سياسية غير مستقرة طالما أنها باتت بعيدة عن تحقيق الاندماج الفعلي والحقيقي العابر للهويات الفرعية .

مشكلة البحث :

أدت مرحلة ما بعد التحولات السياسية التي شهدها العراق منذ عام ٢٠٠٣ إلى عملية بناء ديمقراطية توافقية وفقاً للظروف السياسية والاجتماعية والثقافية التي انتجتها، مع الأخذ بالحسبان الصراع السياسي بين الإرادات غير المتناظرة التي اتكأت على هوياتها الفرعية التي مثّلت الحل الآني في توجيه فئات الطبقة السياسية الحاكمة وأحزابها نحو تغليب الهوية الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، ناهيك عن الأزمات المتوالية التي انتجت خللاً وظيفياً في مجال تباين واختلاف قضية الولاءات إلى الانتماءات والهويات الفرعية نفسها .

فرضية البحث :

استند البحث إلى فرضية انعدام قدرة الهويات الفرعية على الصمود لوحدها حيال بعضها البعض نتيجة تزاحمها البيني المُحتدم على حساب الهوية الوطنية، وهذا مما انعكس على العملية السياسية الديمقراطية العراقية الناشئة منذ عام ٢٠٠٣ في ظل غلبة عناوين الهويات الفرعية ببعدها القومي والمذهبي وما سواه على مشهد الحياة السياسية العامة تارة، فضلاً عن دور القوى السياسية وفئات الطبقة السياسية الحاكمة في إضعاف الهوية الوطنية باعتمادها على هوياتها الفرعية تارة أخرى، وبالنتيجة انعكاس مجمل هذه الظروف والأوضاع على البنية الدستورية والقانونية التي كرست لمفهوم دولة المكونات على حساب دولة المواطنة، بدليل طبيعة ومضمون الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ ومخرجاته التي نصّت عليه في بنود عدة .

منهجية البحث :

اعتمد البحث في منهجه العلمي على استخدام منهج التحليل النظمي لتحليل طبيعة و واقع تسيّد أنماط السياسات التجزيئية التي جرت وفقاً للاعتبارات القومية، الأثنية، والمذهبية وما سواها، مما جعل التكوينات الاجتماعية الفرعية المنضوية تحتها معزولة عن أخرياتها ومن دون حدوث مشتركات وطنية من شأنها أن تبرز الهوية الوطنية الأساس خلال تلك المرحلة، مع الاستعانة بالمنهج الوصفي لمعرفة مؤشرات التوجه نحو التصارع والتنافس وليس التعاون ضمن التكوينات الاجتماعية – السياسية الفرعية، فضلاً عن استخدام المهج السلوكي لفهم مخرجات الاعتماد على تلك التكوينات الاجتماعية الفرعية التي أنتجت صراعاً وتنافساً محتدمين على حساب الهوية الوطنية الأم .

هيكلية البحث :

انقسم البحث إلى مقدمة وخاتمة بالاستنتاجات موزعة في ثلاث مباحث لكل مبحث مطلبين، بحث الأول في البُعد التطبيقي في إشكالية أزمة الهويات الفرعية،لتحليل إشكالية فقدان التوازن داخل البناء المجتمعي الهجين وتسيّد نمط السلطة الأحادية مع فهم إشكالية المجتمعات المركبة وأزمة الهويات الفرعية العراقية أيضاً . أما المبحث الثاني فقد بحث في أبعاد الدور السلوكي للهوية واتساع ثقافة الولاء للهويات الفرعية، من أجل معرفة التجربة الديمقراطية العراقية الراهنة وسلوك الهويات المتعددة حيالها ؛ ومن ثم الإحاطة بتتابعية التغيير الاجتماعي والانتقال التدريجي نحو بناء منظومات سياسية جديدة، في حين بحث المبحث الثالث في تداعيات صراع الهويات الصغيرة وتضامنية الهويات الفرعية من خلال

تحديد أدوات وآليات ترسيخ المجتمع السياسي المتنوع، وصولاً إلى تعزيز مخرجات الهوية الوطنية وموجات الحراك الشعبي الراهن .

المبحث الأول : البُعد التطبيقي في إشكالية أزمة الهويات الفرعية :

تعود مشكلة الهوية التي تعاني منها أغلب الدول العربية إلى وضعها المتحرك غير المستقر المتأثر بما يشهده المجتمع العربي من متغيرات على وفق العلاقات التي تحكم تكويناته الاجتماعية الفرعية التي تمحورت حول انتماءات وقوميات عدة ؛ لكن وضوح أزمة الهوية بات واضحٌ خلال المرحلة الراهنة، نظراً لفشل برامج الدولة القومية التي نادت بها أنظمة حكمها، لا سيما فيما يتعلق بتطبيق مبادئ العدالة والحرية والمساواة، لنكون في المحصلة النهائية أمام ظاهرة ارتداد مكونات المجتمعات العربية إلى دوائرها الضيقة مثل القبيلة والديانة والمجموعة العرقية وما سواها، بدلاً من تعزيز الانتماء للهوية الأكبر وهي الوطن . فضلاً عن استعانت بعض أنظمة الحكم العربية بمظلة قوى إقليمية أو حتى دولية تحاول أن تجد من يناظر ويوازي هويتها السياسية، لتزداد إشكالية الأخيرة حينما وجدنا مفهوم الهويات الفرعية وانتماءاتها باتت تتمركز في ولاءات فرعية داخل المجتمع حتى وأن كانت ممتدة جغرافياً لما هو أبعد من حدود تكوينها الديموغرافي . فعلي سبيل المثال لا الحصر ما وجدنا ممتداً من لبنان إلى الأردن ومن ثم العراق وجود تنوع في المذاهب والقوميات مع انهيار لشعارات وخطابات الدولة القومية التي كانت تمس مشاعر المواطنين لسنوات طوال سابقة، ومن خلال الحديث عن الوطن الواحد الجامع الذي يتمتع فيه الجميع بالمساواة ؛ ولكن يبدو أن واقع الناس يتجه نحو دوائر ضيقة تتمثل في القبيلة أو الطائفة أو المجموعة العرقية وهكذا . على الرغم من أن البعض يبرر ذلك بدافع السعي نحو طلب الأمن والأمان داخل تلك الدائرة الضيقة طالما أن الدولة الأم لم تستطع أن تؤمن تحقيق ذلك في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه دول المنطقة، لا سيما بعد تمدد خطر التنظيمات الإرهابية المتشددة وما سواها من منظمات تعتمد على سلوكيات التطرف العنيف حيال التكوينات الاجتماعية الفرعية بهدف إضعاف منظومة الدولة والمجتمع على حدٍ سواء [١].

المطلب الأول : إشكالية فقدان التوازن داخل البناء المجتمعي الهجين وتسيّد نمط السلطة الأحادية :

لم يعّد المجتمع العربي ومكوناته المتعددة اليوم قادراً على انجاز المهام نفسها وصولاً إلى ذات النتائج المرجوة في تماسكه السياسي والاجتماعي طالما أن العلاقات التنظيمية لقوى الانتاج البشرية والمادية وحركة التقدم العلمي والتقني في الاقتصاد العربي الراهن تتجه نحو حول بناء اقتصاد تابع للغرب حصراً، في الوقت الذي تتزايد فيه العصبيات والمتمثلات الاجتماعية الفرعية، ليكون البناء الاجتماعي هجين ما بين من فقد توازنه الداخلي تارة وما بين من طرح متطلبات تقدمه وتطوره على الواقع الراهن تارة أخرى، بمعنى أن المجتمع العربي لا يمكن أن نصفه بالمجتمع المدني العصري أو المجتمع التقليدي في آنٍ واحد، على الرغم من دخول الحداثة في بُنية عناصر تكوينه الداخلية، وإنما نصفه بالمجتمع المختلط – الهجين الذي جمع ما بين التقليدية والحداثة . وبالنتيجة باتت أغلب أنظمة الحكم العربية التقليدية جزءًا من نمط السلطة الأحادية الذي فرض نفسه على الواقع السياسي بعيداً عن الديمقراطية وحتى عن مواطنيه في الكثير من الأحوال، لذا فأن التحول نحو الديمقراطية يحتاج هنا إلى بناء مستويات بنيوية ديمقراطية جديدة عابرة للانتماءات، كي تحافظ على التوازن المجتمعي من خلال إجراء الاصلاح السياسي والاداري

والاجتماعي وما سواه في مؤسسات الحكم من دون إضعاف المجتمع من الداخل الذي بات بحاجة إلى ضرورة صيرورة مقومات بناء مؤسسات المجتمع المدني الحقيقي الحُر[٢] .

لا سيما وأن الخلل في الاستقرار الفكري للمجتمعات العربية انتج حالة من التضاد ما بين تيارين، الأول ينساق نحو الهوية الغربية الليبرالية باتجاهاتها الايديولوجية مما جعله يشكك في الهوية العربية بعد أن أنتجت أنظمة حكم استبدادية شمولية، أما التيار الثاني فيقف بالضد من الأول من أجل إعادة إحياء الهوية العربية وتراثها، على الرغم من الانقسامات التي يعاني منها هذا التيار الفكري، وبين هذا وذاك جملة من الاضطرابات والتوترات التي مازالت تعاني منها المجتمعات العربية مما جعلها تنكفأ على ذاتها من دون الانفتاح على الآخر،لتأتي قضية العولمة كمنتج جديد للهوية بفعل تأثير ثورة تكنولوجيا المعلومات في مجالات الحياة الواقعية والافتراضية من خلال استثمار وسائل الاتصالات والإعلام التي باتت تستهدف الهويات المحلية الفرعية على حدٍ سواء، لتقوم بصيرورة نوع من التجانس المعرفي المعزّزة بثقافة النموذج النمطي للثقافة المعولمة [٣] . لذلك فأن نموذج المجتمع الافتراضي لا يختلف عن المجتمع الواقعي سوى استناده إلى تكنولوجيا رقمية جعلت من المجتمعين متداخلين بعضهما على البعض الآخر(الواقعي والافتراضي) ؛ ولكن من دون أن تكون البديل عن المجتمعات الحقيقية كونها تقوم على ثقافة هوية جزئية لا تسمح المجال في تشكيل هوية قوية متماسكة، فضلاً عن كونها غير مستقرة وعِرضة للتغيير طالما أنها تعتمد على منتج العقول البشرية البعيدة عن القيود الاجتماعية والقيمية وحتى الدينية، وبالمحصلة النهائية سنكون أمام نمط من الهوية الخفية التي تحاول أن تعوض البديل عن الهوية الحقيقية للفرد نفسه [٤].

كما أن القوى الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى استثمار تكنولوجيا المعلومات من أجل التأثير على الجزيئات الفرعية للمجتمعات نفسها ؛ ومن ثم محاولة السيطرة على طبيعة أنظمة الحكم العربية بشكل مباشر أو غير مباشر للحفاظ على التوازن الاستراتيجي الحاصل ما بين الدول العربية وحلفاء تلك القوى في المنطقة، بمعنى أن الأخيرة تتبنى أدوات أكثر فاعلية لصيرورة مقومات هويات فرعية تكون هي الأخرى مسيطر عليها كجزء من التكتيكات الاستراتيجية التي تروم استنفار تلك التكوينات الاجتماعية الفرعية لتكون في حالة مواجهة بعضها للبعض الآخر . أما عجز أنظمة الحكم العربية عن توفير الظروف الملائمة للتعبير الحُر عن هذه الهويات في إطار الثقافة العامة للمجتمع أو حتى من خلال تعزيز مقومات الديمقراطية وحقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة، فأن الأخيرة ستكون أدوات بيد القوى الكبرى لتخويف تلك الأنظمة الحاكمة مع محاولة الإضرار بأسس الاستقرار المجتمعي الكامن فيها كونه الوسيلة الفاعلة للضغط على الأولى (مؤسسات الحكم العربية الراهنة) [٥] . وبالنتيجة تحاول قوى العولمة أن تفرض واقعها الثقافي والقيمي لتثبيت متطلبات التحكم به تارة، والعمل على اضعافه من الداخل بوسائل عدة تبدأ من استغلال مقومات موارده الطبيعية وما سواها وصولاً إلى فرض اشتراطاتها عليه من أجل صيرورة نموذج محدد في إداء مسؤوليات الحكم تارة أخرى [٦] .

المطلب الثاني : إشكالية المجتمعات المركبة وأزمة الهويات الفرعية في العراق :

يمثل المجتمع العراقي الحالة المركبة التي يتحكم بها مجموعة من الهويات ذات البعد السياسي القومي والمذهبي والاثني وما سواه، وتعود معاناة هذه الحالة إلى مرحلة تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ ؛ بسبب تركز أزمة الهوية الحقيقية في وجود أحزاب وكيانات سياسية متنوعة تعتمد على ثقافاتها الفرعية على حساب الثقافة الأم الجامعة، كما أن المدارس الفكرية السياسية العراقية سواء أكانت قومية، اشتراكية، علمانية، واسلامية وغيرها قد أدت دوراً كبيراً في تغذية الثقافات الفرعية في العراق على حساب الثقافة

الوطنية الشاملة،مما جعل المجتمع غارق في فجوة واسعة ما بين الثقافات السابقة واللاحقة من دون التوصل إلى استقرار سياسي – اجتماعي ملحوظ خلال تلك المراحل التاريخية الماضية التي طرأت على تطور النظام السياسي المُعاصر سيما بنموذجيها الشمولي والديمقراطي [٧] . ففي المرحلة الشمولية تمركزت السلطة بشكل فردي لمدة طويلة سبقت العام ٢٠٠٣ مما جعل المجتمع يبدو أكثر هامشية، لتكون الدولة الامتداد الحقيقي لإرادات من يتولى المسؤولية فيها، وصولاً إلى حدوث آثار بنيوية ووظيفية مؤثرة في مؤسسات المجتمع كافة، ليبقى العقل الجمعي المجتمعي أسير الانقسامات الثقافية والعرقية والطائفية وما سواها من مظاهر التي طرأت عليه، مع غياب المبادرات الفردية وحتى الجماعية الطوعية التي تشهد انحساراً ملحوظاً في حرية عمل المجتمعات الوسيطة الحرة التي يمثلها المجتمع المدني، لا سيما وأن الأخيرة باتت غير فاعلة وأحياناً غير مؤثرة [٨] . لذلك فأن تلك الحقبة أنتجت قرارات استراتيجية ألحقت الضرر الكبير بالمجتمع، مما جعل مكونات الأخير تتوجه نحو العناوين الفرعية التي تمثل هويتها الثانية إلى جانب هويتها الوطنية الأم ؛ ولكن الفارق هنا هو تغذية الانتماء للهويات الفرعية على حساب الأخيرة، وبالمحصلة النهائية أنتجت صراعاً بين القيم السياسية القديمة والجديدة التي ظهرت بعد التحول الديمقراطي عام ٢٠٠٣، وبين هذا وذاك حدوث نمو ملحوظ للمؤسسات التقليدية مع غياب المؤسسات السياسية الحقيقية الفاعلة، لتكون الزعامات والقيادات السياسية والقبلية سائدة على مخرجات قيم الديمقراطية نفسها [٩]. لذا فأن المرحلة الراهنة التي شهدت فيها تحولات سياسية واضحة أظهرت عملية بناء ديمقراطي توافقي جرى على وفق الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية التي انتجتها،مع الأخذ بالحسبان الصراع السياسي بين إرادات القوى التي تعكس توجه الطبقة السياسية الحاكمة وأحزابها، وعلى سبيل المثال لا الحصر إجراء أول انتخابات ديمقراطية خلال المرحلة الانتقالية للدولة في الثلاثين من كانون الثاني عام ٢٠٠٥ (لا سيما بعد تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في الثاني عشر من تموز عام ٢٠٠٣)، والتي كشفت عن ضعف التحالفات بين القوى السياسية ؛ بسبب الحوارات المستمرة في ظل الخلافات والاختلافات بشأن توزيع مسؤوليات ممارسة السلطة وفقاً لاستحقاق كل كتلة أو كيان سياسي،والشيء نفسه ينطبق عل مخرجات لتجارب الديمقراطية التي جرت في الأعوام ٢٠٠٧، ٢٠١٠،، و٢٠١٤ [١٠] . وكذا الحال بالنسبة للانتخابات الأخيرة التي جرت في الثاني عشر من أيار عام ٢٠١٨، مع استمرار منهج التوافق السياسي من أجل إرضاء هذا الطرف أو ذلك، للخروج من الأزمات المتوالية التي ما زالت تعاني منها العملية السياسية الديمقراطية الناشئة في العراق، وبين هذا وذاك مأزق غير مسبوق من جرّاء صراع الهويات السياسية الفرعية التي تتكأ على حقوق المكونات الاجتماعية الفرعية لضمان تمثيلها السياسي وما سواه .

من هنا يمكننا القول، بأن المجتمعات التي تعاني من أزمات متوالية يجعلها في خلل تركيبي – وظيفي بقدر تعلق الأمر بحالة بالانتماءات والولاء للهويات الفرعية، لا سيما وأن الأخيرة قد تجد نفسها غير قادرة على الصمود لوحدها نتيجة التزاحم الحاصل مع بعضها البعض على حساب الهوية الوطنية، وهذا ما يعاني منه العراق منذ عام ٢٠٠٣ في ظل غلبة عناوين الهويات الفرعية القومية والدينية وما سواها على مشهد الحياة السياسية العامة من جانب، ناهيك عن دور القوى السياسية والطبقة الحاكمة في إضعاف الهوية الوطنية ؛ بسبب انكفائها على هوياتها الفرعية من جانب آخر، وبالنتيجة انعكاس هذا الوضع على طبيعة ومضمون الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ الذي بات يكرس دولة المكونات وليس

المواطنة وفقاً لما نصّت عليه بنوده من جانب آخر، مما جعله دستوراً يطرح رؤى وطروحات سياسية متباينة بدأت تؤسس لأزمات الهوية الفرعية حاضراً ومستقبلاً [١١].

أما التركيز بالبحث عن مفردة المكونات فقد وردت في الديباجة (مرتين) وكذلك جرت الإشارة إليها في المادة التاسعة / أولاً فقرة أ، والمادة / ١٢ أولاً أيضاً، مع ورود المفردة مرة أخرى في نص المادة (١٢٥) المتعلقة بالإدارات المحلية لضمان الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات كالتركمان والكلدان والآشوريين وسائر المكونات الأخرى، وكذلك مجيء مفردة المكونات في نص المادة (١٤٢) أولاً المتعلقة بتشكيل مجلس النواب اللجنة (ذات الصفة المؤقتة) التي تضم أعضاء يكونوا ممثلين عن المكونات الرئيسية للمجتمع العراقي، ومهمتها إجراء توصية بالتعديلات الدستورية المناسبة المترتبة على تطبيق المادة (١٤٠) الخاصة بمحافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها مع إقليم كردستان، أما مفردة المواطنة فقد وردت في المادة (١٨) الفقرة الأولى التي نصّت على أن الجنسية العراقية حق لكل عراقي وهي أساس مواطنته، وما سواها من المواد التي تتعلق بهذا الموضع بأكمله [١٢] . لذا تميزت الفلسفة السياسية التي رافقت عملية صياغة الدستور النافذ لعام ٢٠٠٥ انعكاساً للقوى السياسية المتنفذة التي سادت المشهد السياسي آنذاك في ظل ابتعاد أطراف أخرى ومعارضتها لما يجري ؛ بسبب مخرجات ما بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وبين هذا وذاك تصورات ورؤى متباينة بشأن نظرية تقاسم السلطة، مع الأخذ بالحسبان حالة التسرع في كتابة الدستور التي أنتجت هي الأخرى متناً ومضموناً دستورياً مليئاً بنقاط الاختلاف والخلاف في الكثير من مواضعه، مما فاقم حالتي الصراع والتنافس من أجل تقاسم السلطة والرغبة في تحويل الوعي الوطني إلى وعي للهويات الفرعية التي باتت المكان المناسب الذي تلجأ إليه المكونات المجتمعية الفرعية تارة بدافع الحماية، وتارة أخرى بدافع النفوذ والسلطة والاستحكام على مشهد العملية السياسية الديمقراطية الناشئة،أما المحاصصة الطائفية السياسية ببعدها القومي والمذهبي ومخرجاتها السياسية فقد هيمنت على الحياة الفكرية السياسية العراقية بأكملها [١٣] .

المبحث الثاني : الدور السلوكي للهوية واتساع ثقافة الولاء للهويات الفرعية :

تؤدي الهوية الفرعية دوراً مؤثراً في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية طالما أن الفرد والجماعات على حدٍ سواء ينتجان فعل وسلوك على وفق منظومة المصالح والمنافع التي تحدد الإطار العملي للهوية نفسها، وانطلاقاً من ذات الفعل والسلوك في التعامل مع الآخرين الذي تترجمه باقي منتميات ومنتظمات الهويات الكامنة في المجتمع [١٤] . لذا فأن الباحث الأمريكي المتخصص في التنمية البشرية كينيث كينستون (Kenneth Keniston) قد حدد أبعاد الخروج عن المألوف، كونه أسلوب من أساليب الرفض لثقافة المجتمع ورفض الهوية الثقافية من خلال إظهار سلوكيات غير معتادة ومألوفة عن المجتمع نفسه ؛ ومن ثم رفض النظام القيمي السائد في المجتمع وعدم القدرة على الاندماج معه، مما يجعل الأخيرة تدخل ضمن مؤشرات تنامي تعقيد أزمة الهوية بمعناها الانتمائي العام [١٥].

كما أن اتساع ثقافة الولاء للمكونات الفرعية يجعل من الفروق المجتمعية كبيرة جداً في ظل تنامي ظواهر الفقر والحرمان السياسي والهدر في بعض الحقوق الإنسانية ؛ بسب الانحياز لطرف على حساب طرف آخر من شأنه أن ينمي فرص انعدام الاستقرار المجتمعي، ناهيك عن ظواهر الفساد السياسي وما سواه وسوء إدارة السلطة بأشكالها المختلفة وتراجع الدور المؤسسي في ترسيخ قيم الانتماء والولاء للهوية الوطنية الجامعة للهويات الفرعية بمختلف أنماطها، وبالنتيجة النهائية سنكون أمام إشكاليات عدة من الصعب تجاوزها في المستقبل القريب أن لم يجر وضع الحلول والمعالجات السريعة لها خلال المرحلة الراهنة[١٦]. فضلاً

عن ضرورة تحرير المجتمع نفسه من هيمنة الدولة نفسها عبر تنشيط أدوار المجتمع المدني كونه يمثل الحلقة الوسط الرابطة ما بين السلطة الحاكمة وعموم أفراد المجتمع، لضمان حقوق وحريات الجميع بلا استثناء مع احترام حق الاختلاف والتعدد للآراء في حدود عمل النظام الديمقراطي نفسه [١٧]. كما أن دائرة الهوية وجذورها قد تضيق شيئاً فشيء لتقتصر على الفرد نفسه وقد تتسع لتشمل الهوية الحضارية الشاملة للأمة ؛ ولكن الهويات الفرعية من غير الممكن أن تبقى منعزلة عن بعضها البعض طالما أنها ذات طبيعة تداخلية، وفي مرحلة لاحقة قد تجد نفسها منفتحة على مجالات مستقبل آخر، بمعنى أنه لا يمكن الحكم عليها بانغلاقها في مرحلة ما من مراحل نشأتها وتطورها على ذاتها، لتستقبل تفاعلات بينية جديدة متأتية من المؤّثر والمتأثر، لتمر بحالة حركية فاعلة من غير السهل أن تبقى قابعة ضمن مفهوم مغلق ومحدد ؛ لأن الأخيرة ستنتج عناصر مكونة وباعثة على حيويتها قد تغير من طبيعتها فتكسبها طبيعة غير ثابتة عابرة للهويات حاضراً ومستقبلاً [١٨].

المطلب الأول : التجربة الديمقراطية العراقية الراهنة وسلوك الهويات المتعددة حيالها :

أن اقتران التجربة الديمقراطية بالوحدة الوطنية يُجّسد حالة ايجابية للوقوف ضد التعددية السلبية الانقسامية التي تنعكس على البنى والهياكل الاجتماعية كافة، وبالنتيجة تُنتج حالة من الولاء الجامع لكل الاختلافات والتنوعات، لتأتي مسؤولية القوى السياسية العراقية جميعاً من أجل الاتفاق على ثوابت تؤسس لسلوك سياسي ديمقراطي يخدم المجتمع ويحافظ على جميع تكويناته وانتماءاته [١٩]. من هنا شهدنا أن الاحزاب السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ تمثل تنوعاً فكرياً متبايناً توزع على اتجاهات متعددة ومختلفة إسلامية، اشتراكية، ليبرالية، وقومية، كمحاولة لإيجاد تجربة ديمقراطية تحترم هذا التنوع والتعدد مع السعي نحو إنهاء جميع المظاهر السلبية التي أوجدتها المحاصصة الطائفية السياسية [٢٠]. وبقدر تعلق الأمر بالآلية الاجتماعية فأن الديمقراطية تفسح المجال أمام تشجيع التعددية الايجابية، لتعزيز الوحدة الوطنية وإعمال مبدأ الاعتراف المتبادل بحقوق القوى الاجتماعية والدينية وفقاً للثوابت الشرعية والسياسية الوطنية، من أجل تفعيل السياسات الحكومية للتقريب ما بين المذاهب والانتماءات الاجتماعية بقصدية تحقيق نوع من الاندماج المجتمعي العابر للهويات الفرعية [٢١]. لاسيما وأن وجود التنوع في المجتمع العراقي يمكن أن يُستغل لدوافع سياسية في إقرار الأحقية السياسية في اعتماد تطبيق ما نصّ عليه الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ في الباب الخامس من الفصل الأول المتعلق بالأقاليم بمادته (١١٩) حصراً، وكما جاء به في مرحلة سابقة أيضاً قانون الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤ في مادته الثالثة والخمسون الفقرة (ج) . مع الأخذ بالحسبان تأخر وجود حالتي الوعي والادراك بكيفية تطبيق مبدأ الفدرالية ومخرجاتها حاضراً ومستقبلاً [٢٢]. كما أن تكريس مبدأ المحاصصة السياسية ببعدها القومي والعرقي والمذهبي وما سواه قد أنتج ديمقراطية توافقية تشهد صراعاً مستمراً بين إرادات متعددة تتكأ على انتماءاتها وولاءاتها الفرعية في الكثير من الأحوال، وبين هذا وذاك خبرة وتجربة غير مكتملتين بشكلها الطبيعي، وبدليل انجازات مؤسسات الدولة غير المرضي عنها لحد الآن من جانب قطاعات مختلفة وواسعة من المجتمع العراقي، ناهيك عن تراجع مستويات الرقابة المؤسسية جميعاً والتي تحتاج إلى مزيدٍ من الجهود للقضاء على المشكلات والأزمات البُنيوية الحاصلة في الكثير من مفاصل الدولة، والتي ألقت بظلالها على المجتمع نفسه الذي يروم الإصلاح والتمكين لهذه التجربة الديمقراطية الناشئة [٢٣].

كما أن البنية الثقافية الديمقراطية تؤدي دوراً أساسياً في إشعار المواطن بالرضا والاستقرار النفسي وعدم الخوف، بعيداً عن الإكراه والقسر وربما التذمر والسخط لما يجده من هوية ثقافية متحررة سياسياً عن سلطة وسطوة الحاكم، وبالنتيجة فأن هذا الشعور ينتج حالة من الترسيخ للأمن في ظل تعزيز القدرة على مواجهة التحديات التي تواجه أمن واستقرار المجتمع [٢٤]. لاسيما وأن الساحة الداخلية العراقية تشهد صراعاً وتنافساً حزبياً وفقاً لإرادات سياسية متباينة تتكأ على ولاءاتٍ حزبية فئوية غير مستقرة بعد، فضلاً عن تداخل هذا المشهد مع مستويات تداخلية ذات بعدين دولي وإقليمي على حدٍ سواء يناظرها وجود تقاطع في منظومة المصالح الفرعية التي يتبناها ذلك الطرف أو ما سواه [٢٥]. وبالمحصلة النهائية نجد أن مضمون الصراع يتجه نحو تمكين السلطة وممارستها لجهة سياسية ما على حساب جهة أخرى، أو ربما صراع المصالح الذي يجري ما بين طبقات ونخب وما سواها، من أجل النفوذ والتمكين على أسس تجزيئية غير جامعة لجميع الفئات والشرائح المجتمعية [٢٦]، لذا نحتاج هنا لبناء منظومة وحدة عراقية قادرة على صيرورة هوية وطنية جامعة للكل تتمكن من تجاوز كل الانقسامات والانتماءات التي تحدث بين الحين والآخر في التجربة السياسية الديمقراطية العراقية الراهنة .

المطلب الثاني : تتابعية التغيير الاجتماعي والانتقال التدريجي نحو بناء منظومات سياسية جديدة :

تأخذ عملية التغيير الاجتماعي مراحل زمنية متعددة تشهد من خلالها ظهور بُنى اجتماعية جديدة ؛ ولكن الإلغاء التدريجي للبُنى القديمة يمر عبر صراع معقد بين القوى التقليدية والقوى العقلانية الحديثة، وبين هذا وذاك حدوث حركة مستمرة نحو إزالة البُنية القديمة التي قد تُحدِث حالة من التناقضات الجديدة أيضاً على مستوى علاقات القوة، لتبدأ من جديد عملية تغيير اجتماعي طبيعية في ظل محاولة التكيف مع مخرجات هذا التغيير في المحصلة النهائية [٢٧] . وفي الأخيرة تظهر بدائل تتأرجح ما بين الأول والمتمثل في الانغلاق على مخرجات هذا التغيير لتنحصر الحياة السياسية في هويات فرعية غير مستقرة في تعاطيها مع الجديد، بمعنى الانكفاء على الذات وضمن بيئتها الفرعية ومن ثم تصدّع المنتميات الاجتماعية الفرعية بشكل عنيف، أما البديل الثاني فيتمثل في الانفتاح على جميع المنتميات الاجتماعية الفرعية القديمة والجديدة بحراك يميل إلى بناء منظومات سياسية واجتماعية ؛ لكن بالنتيجة قد نجد صيرورة ظاهرة أخرى تحاول أن تعمُّق مشكلة الولاءات الفرعية [٢٨] .

كما أن تسيّد أنماط الثقافة التجزيئية وفقاً للاعتبارات القومية، الطائفية، الأثنية، والمذهبية أو ما سواه يجعل من التكوينات الاجتماعية الفرعية المنضوية تحتها معزولة عن أخرياتها ومن دون حدوث مشتركات وطنية جامعة بين مختلف هذه الأطراف، ليكون مؤشراً للتوجه نحو التصارع والتنافس وليس التعاون، وبالنتيجة نجد أن جميع التكوينات الاجتماعية الفرعية عِرضة للإنهاك المتبادل مع استنزاف مقومات الحل السياسي وحتى الاجتماعي وصولاً إلى ضعف التوازنات بين جميع الأطراف نفسها [٢٩] .

إذ أن المجتمعات التي تعاني من الأزمة المتوالية في تركيبها الداخلي تحت تأثير أي ظرف يجعل هوياتها الفرعية غير قادرة على الصمود والاستمرار لوحدها من دون مساعدة الهويات الأخرى المتلاحمة معها في ظروف الأزمات المحيطة بها، فالعراق بعد عام ٢٠٠٣ تعرّض لمحنة الاحتلال الأمريكي وما رافقه من تدمير ممنهج في البُنى التحتية جميعاً، ناهيك عن تعرّض مؤسسات الدولة على أمل إعادة بنائها بشكل فوقي من جديد، من هنا باتت الوحدة الوطنية للدولة العراقية مهددة بالتشظي تحت عناوين الهويات الفرعية

القومية والدينية والطائفية كما حصل في مرحلة مقدمات الحرب الداخلية التي بدأت دول وأطراف خارجية تغذيها بذات الدوافع بعد عام ٢٠٠٦ . مع الأخذ بالحسبان دور القوى السياسية بمختلف اتجاهاتها على إضعاف الهوية الوطنية طالما أن الطبقة السياسية الحاكمة بدأت تتكأ على نظرية تقاسم السلطة وفقاً لانتماءاتهم وولاءاتهم الحزبية الضيقة مما زاد من تصدّع الهوية المجتمعية، بمعنى أن الهوية الوطنية العراقية لم تنبع من ذات الفرد بشكل تلقائي وإنما مارست الدولة ونخبها السياسية المؤدلجة عمليات دمج وصهر قسريين لجميع مكونات المجتمع على اختلاف أطيافه الأثنية والدينية والمذهبية ... لنكون أمام هويات سياسية عدة متباينة المصالح ومختلفة الرؤى تسعى نحو فرض إراداتها بشكل ينتج نوع من أنواع الصراع والتنافس من أجل تمكين تأثيرها في الآخرين [٣٠]. كما أن التوافق على هوية وطنية رئيسية واحدة لا بد أن يكون في نظام سياسي واجتماعي يناسب بُنية وتركيبة المجتمع التعددي نفسه،وفي ظل دستور وقوانين تعزز الهوية الوطنية الأم الجامعة التي تقدم الضمانات الكافية في أن تكون هذه الهوية هي الحاضنة للجميع بلا استثناء، كما أن الولاء للهويات الفرعية سواء أكانت دينية أو عرقية أو مذهبية وما سواها قد يخل بالتوازن القيمي والاجتماعي إذا ما كان على حساب الهوية الوطنية الأم، لا سيما وأن الشعوب بحاجة إلى حلول ومعالجات لمشكلاتها الأساسية في ظل تجاوز إشكاليات التناقضات العرقية والمذهبية والدينية الحاصلة بين الحين والآخر، بمعنى أنه لا يجوز الاستمرار في هدر منظومة الحقوق الإنسانية بالمجمل وعلى أي مستوى يقع ضمن تعاطي السلطة الحاكمة معها، ولا بد من الاندماج مع متطلبات الحرية ومؤسسات العمل الديمقراطي وقيمه الجديدة أيضاً [٣١] .
على الرغم من الاختلافات والخلافات الحاصلة في الجزئيات وهذه مسألة طبيعية في مجتمعات التحول الديمقراطي التي تشهد تغييراً سياسياً واجتماعياً متدرجاً، بمعنى أن المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية الحقيقية يتطلب بناء مجالات وفضاءات للمجتمعات الحُرة التي من شأنها أن تعزز وتضمن جميع الحقوق الإنسانية التي يرومها الجميع حاضراً ومستقبلاً، وصولاً إلى بناء ديمقراطية المجتمعات المدنية التي تتجاوز فيها كل الخلافات والاختلافات وصولاً إلى تمكين الهوية الوطنية الأم على حساب الهويات الفرعية المتباينة .

المبحث الثالث : تداعيات صراع الهويات الصغيرة وتضامنية الهويات الفرعية :

أن صراع الهويات الصغيرة ما زال كامناً خلف صراعات كبرى تروم تغذية الأولى والتي تختفي باختفاء الأخيرة، وغالباً ما يحدث هذا النوع من الصراع حينما تغيب آليات العدالة وتوزيع منافع الثروة القومية الموجودة في الدولة، ناهيك عن الحواجز التي تعزل الفرد أو الجماعة وحتى النظام نفسه ليكون بعيداً عن الواقع، ليبدأ التضامن داخل الهويات الفرعية ملحوظاً من خلال القبيلة، المذهب، والقومية وما سواها من انتماءات فرعية من شأنها أن تعزز الهوية الثانوية على حساب الهوية الوطنية الأم، وكلما زادت حالة انغلاق الهويات الفرعية على نفسها كلما بات المجتمع مهيأ للضعف والهشاشة طالما أن المجتمعات تشهد حالة من الخوف من الظواهر السلطوية الجديدة التي تحمل إيديولوجية التيارات السياسية الصاعدة إلى السلطة كافة، وبالمحصلة النهائية نجد أن الهويات الفرعية منغلقة على ذاتها داخل إطار مكاني – نفسي يمنعها من الاختلاط أو الاندماج مع بقية الهويات (الحاجز الاجتماعي المؤسس للخوف) [٣٢].

من هنا وجدنا أن جوزيف روتشيلد (Joseph Rothschild) استاذ العلوم السياسية في جامعة كولومبيا بالولايات المتحد الأمريكية يفسر حالة النزوع والانكفاء نحو الهويات الفرعية طالما أن الدولة باتت كيانٌ ثقافياً بعد أن كانت تعكس عن دلالة المؤشر الكيان

السياسي – القانوني لها، أما فكرة الأمة فقد بقيت مرادفة لفكرة الشعب الذي تستمد الحكومة شرعيتها منه، وبالمحصلة النهائية باتت حدود الدول غير متطابقة مع خريطة التركيبة الاجتماعية السكانية التي تشهد نمواً وتطوراً للهويات الفرعية الكامنة فيها مما يجعل الولاءات مشدودة إلى هذه المعادلة [٣٣] . بمعنى ظهور هويات مجتمعية – سياسية فرعية متباينة تميل ولاءاتها نحو تمحور طرفي بعيداً عن بُنية الدولة ومؤسساتها التي تحاول أن تفرض سيطرتها عليها، مما يجعل مهمة الأخيرة من الصعب فرض تحكمها السلطوي بحكم ممارسة مسؤوليها لمهام الحكم على الآخرين، لذا فأن إدارة مؤسسة الحكم ينبغي هنا أن تتعاون مع تلك الهويات الفرعية لصيرورة نموذج تتماثل فيه السلوكيات الأخيرة مع السلوك العام للدولة .

المطلب الأول : أدوات وآليات ترسيخ المجتمع السياسي المتنوع :

بدأت الأجيال القادمة على مستوى الدولة العراقية ومجتمعها تدرك جيداً بأن الطروحات القومية، المذهبية، والأثنية بأشكالها ومسمياتها كافة سواء أفي شمالي العراق أو ما سواه باتت تصطدم مع الواقع السياسي الذي يروم التوجه نحو الهوية الوطنية الأم [٣٤]، من هنا أكد الباحث بوكل (Buckle) بأن الواقع الجغرافي هو الذي يفرض نفسه في تحديد الشخصية القومية ؛ ومن ثم يأتي العامل الاقتصادي ليفرض تأثيره في نمط الحياة وطرق المعيشة للأفراد، وبالنتيجة يأتي دور المقومات المعنوية من خلال النظم القانونية والسياسات التي تفرضها الحكومة،لتحدد النمط المُفترض لتلك الجماعات في صيرورة تشكيلها الديموغرافي ومستقبله ضمن حدود الدولة التي تنتمي إليه [٣٥] . لكن التجمع البشري ضمن الدولة المتجانسة يهيأ لنفسه الفرص الأوفر في ترسيخ الوحدة الوطنية بين أفرادها، وعلى العكس من ذلك يتطلب الأمر سياسات من نوع خاص تسهم في منع واحتواء أسباب الضعف والتشظي من الداخل ؛ لأن الأخيرة ستكون بمنزلة الوسيلة المُثلى في توحيد المجتمع السياسي المتنوع أصلاً [٣٦].

كما أن هنالك غايات تبغيها مؤسسات المجتمع كافة تتعلق القيام بدور ملحوظ في الحفاظ على تماسك النظام المجتمعي نفسه، من خلال صيرورة جسور من الترابط المشترك بين الهويات المختلفة وثقافاتها كمرحلة مهمة من مراحل التطور التاريخي الذي تمر به، وصولاً إلى تحقيق ما يعرف بالمثاقفة كظاهرة اجتماعية واقعية مؤثرة في ذلك التماسك بين مكوناته، لا سيما وأن كل من الأخيرة تتسم بدرجة من الحيوية والديناميكية الحركية التي تجعلها عِرضة للتغيير التدريجي البطيء، لينعكس ذلك على حياة الشعوب الاجتماعية بأكملها . مع الأخذ بالحسبان بأن كل تغير سيصاحبه حالة من التكيف النوعي في إعادة التوازن والاستقرار إلى مجمل عناصر النسق الاجتماعي العام [٣٧]. لذلك فأن الثقافات المتعددة التي نجدها في واقعنا الراهن تتحرك على ثلاث مسارات، فتارة تظهر تيارات الفكر الثقافية كنوع من المسارات المؤثرة في حركة بُنى المجتمع المختلفة، وتارة أخرى تبدأ الانتاجية التراكمية للثروة التي تُعّد الأساس في حراك الأول، ليأتي المسار الثالث من ضمن مشاهد التحدي الكبير المتمحورة ما بين حدين أحدهما الصراع والآخر استخدام القوة لفرض الإرادة، وبين هذا وذاك جدلية كبيرة تحتاج إلى تحليل ومعالجة سيما إذا ما تعلق الأمر بمنطق فرض إرادة الأقوى [٣٨] .

أما طبيعة الإشكالية التي تواجه عملية بناء الدولة – الأمة فتكمن في بناء مؤسسات قادرة على اجتذاب الهويات الفرعية العراقية، من أجل بث الحيوية والقوة للهوية الوطنية الأم في الدولة الديمقراطية الجديدة، لا سيما عقب التحولات السياسية التي شهدها المجتمع السياسي العراقي منذ عام ٢٠٠٣، بمعنى أن العجز المؤسساتي في تلبية متطلبات وحاجات

المجتمع كافة من شأنه أن يُضعف الشعور بالانتماء للدولة كونها المشترك العام الذي يستوعب الجميع بلا استثناء [٣٩]. ومن ناحية أخرى، فأن الاستمرار بالانشغال في بناء السلطة الحاكمة على حساب الدولة – الأمة يجعل الأخيرة عِرضة للهشاشة والضعف الشديدين، لا سيما عندما تبدأ مرحلة مُضافة في قيام النظام السياسي باحتضان جميع مرتكزات الدولة، لا بل التسيّد عليها والتأثير في واقع المكونات الاجتماعية الكامنة فيه، وبالمحصلة النهائية نجد أن انعدام القدرة على تعبئة المجتمع في بناء الدولة والأمة كل على حدة من جانب ؛ ومن ثم بناء الدولة – الأمة من جانب آخر يوشك أن يُحدِث خللاً وظيفياً في بناء الهوية الوطنية، بمعنى أن حالة انعدام قدرة النظام على التغلغل في المجتمع واستيعاب مكوناته بفعل مؤسسي يجعلها عِرضة أيضاً لحدوث شرخ في هذه الهوية الوطنية الجامعة . من هنا فأن الحالة الأخيرة إذا ما حدثت فستؤشر عجز النظام السياسي عن بناء تلك الهوية الوطنية الجامعة المعبرة عن الجميع، لنشهد نزوعاً غير مسبوق نحو الهويات الفرعية مما يجعل الولاء موزعاً بين هويات عدة وليس للدولة حصراً، لتبقى المهمة الأساسية في تجاوز هذه الإشكالية ملقاة على عاتق البناء المؤسسي للدولة والنظام على حدٍ سواء، وصولاً إلى ما يعرف بتأسيس الدولة المؤسسية الفاعلة والضامنة لجميع مكونات المجتمع حاضراً ومستقبلاً [٤٠]. لذا فأن النموذج العراقي يقتضي صيانة وحماية جميع حقوق القوميات ومكونات المجتمع كافة، إعمالاً بمبدأ سيادة القانون وعدالة القضاء من أجل تمكين تلك الحقوق، كونها الأساس في تنظيم طبيعة العلاقة ما بين السلطة الحاكمة والسلطة المحكومة، لتأتي الديمقراطية كنموذج مُضاف آخر في تمكين مشاركة المواطنين في إدارة وتولي شؤون المسؤولية على مختلف المستويات، ولكي تكون الدولة فاعلة في تحقيق ذلك، لا بُدّ من تعزيز القدرات المدنية والأمنية وفقاً لقوة سلطة القانون نفسه وليس العكس [٤١] .

المطلب الثاني : تعزيز مخرجات الهوية الوطنية وموجات الحراك الشعبي الراهن:

أن تعزيز الهوية الوطنية على حساب الهويات الفرعية يشهد مزيداً من التحديات في ظل التوافقية المعمول بها بالعراق منذ عام ٢٠٠٣، والتي انتجت بالمحصلة النهائية تقاسماً للسلطة منقطع النظير وعلى حساب طموح الكثير من الإرادات الوطنية المتقاطعة مع إرادات فواعل الطبقة السياسية الحاكمة، والذ أنعكس على طبيعة الحراك السياسي الحاصل فيها سابقاً ضمن تشكيل حكومات تحت عناوين عدة (حكومة الوحدة الوطنية، حكومة الشراكة، حكومة المشاركة، وما سواها من توصيفات جديدة طارئة على المشهد السياسي العراقي)، وبين هذا وذاك وجود رغبة حقيقية يقودها الحراك الشعبي من أجل إخراج نموذج السلطة من نمطية الدوائر الحزبية والمصلحية والانتماءات الضيقة التي اتكأت على مفهوم المكونات وليس المواطنة، وصولاً إلى صيرورة بيئة سياسية - مجتمعية متناغمة مع وحدة المجتمع المتنوع وبعيداً عن تأثير الثقافات الفرعية للهوية، لأن الهوية الوطنية تعبر بالمجمل عن مخرج حقيقي للهوية المجتمعية الشاملة التي تروم التماسك والتناغم السياسيين لتجاوز الولاءات الفرعية الأخرى من دون فرض ثقافة أحادية معينة على الآخر بوصفها الأساس لهذه الهوية، بمعنى عدم تجاهل القيم المجتمعية والسياسية والثقافية التي يؤمن بها المجتمع كونها الأساس في الاندماج والتكامل الوطني [٤٢]. لا سيما وأن تطابق هويات الأحزاب والدولة وشخصنة السلطة بأكملها أدى إلى انتاج هوية فرعية ثانوية يكون ولاءها لتلك المفاهيم الثلاثية (الدولة، الحزب، والسلطة)، مما عرقل انتاج هوية وطنية شاملة تمثل العراق وتعبر عنه القوى السياسية والمجتمعية المشاركة في العملية السياسية الديمقراطية الناشئة بأكملها، أما استخدام الطبقة السياسية الحاكمة لمنطق القوة في فرض قيم غير

مسبوقة على المشهد السياسي جعل البيئة المجتمعية بالمجمل تستند إلى رؤية أحادية غير تعددية، من هنا بات الوضع متمركزاً على محاور متباينة غير متناظرة يحاول كل طرف أن يثبت قوته وتأثيره على الآخر [٤٣].

من هنا وجدنا أن حجم الضغط الشعبي الراهن الذي بدأ بالعاصمة بغداد منذ صيرورة أول موجات ذلك الحراك الجماهيري عام ٢٠١١ وصولاً إلى ثمان مُحافظات عراقية جنوبية التي أخذت تدخل مرحلة جديدة منذ السابع من آب عام ٢٠١٥، من أجل المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشامل ليطال جميع مجالات الحياة كافة،والتي حظيت بتأييد المرجعية الدينية في مُحافظة النجف الأشرف، وفي الحادي عشر من آب للعام نفسه عقد مجلس النواب العراقي جلسته التي حضرها (٢٩٧) عضواً ليجري التصويت على ورقتي الإصلاح الوزارية والبرلمانية السابقتين التي قدمها كل من رئيس مجلس الوزراء السابق حيدر العبادي ورئيس مجلس النواب السابق أيضاً سليم الجبوري آنذاك، واللتان مررتا بموافقة (٢٩٦) عضواً، لتأتي امتداداً لما سبق موجة الاحتجاجات العراقية الأخيرة التي حصلت في الأول من تشرين الأول عام ٢٠١٩ من خلال التظاهرات الشعبية التي شاركت فيها جميع شرائح المجتمع العراقي ؛ ولكن اللافت للنظر هو طبيعة تلك الاحتجاجات التي تنادي ببناء وطن مستقر في ظل دولة تستوعب الجميع، مع الأخذ بالحسبان موجات الغضب الشعبية في محافظات الجنوب المناظرة لها ؛ بسبب تراجع الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفساد الإداري وما سواها من المشكلات التي شلت حركة الدولة على مستوى الأداء، وصولاً إلى اجبار حكومة عادل عبد المهدي على تقديم استقالتها في التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام ٢٠١٩، وتحولها لحكومة تصريف اعمال ولأول مرة يحدث في ظل التجربة الديمقراطية الناشئة التي اعتمدت التوافقات والتحاصص في تقاسم السلطة، من دون الأخذ بالحسبان تصاعد موجات الغضب والسخط الشعبيين للمطالبة بتشكيل حكومة مؤقتة وإجراء انتخابات مبكرة على وفق قانونين جديدين للانتخابات وللمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبإشراف دولي .

وعلى وفق هذه الأحداث قدمت مبعوثة الأمم المتحدة (اليونامي) والممثلة الخاصة للأمين العام جينين هينيس بلاسخارت إحاطتها الشاملة في الثالث من كانون الأول عام ٢٠١٩ داخل مجلس الأمن الدولي، لتؤكد في تقريرها بأن المظاهرات تمثل حركة شبابية بعيدة عن أي مصالح حزبية أو تدخلات خارجية ترمي إلى إيصال مطالبهم المشروعة في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية وغياب الأفق السياسي والاجتماعي للدولة العراقية الديمقراطية الجديدة ، فضلاً عن طبيعة هذا الحراك الشعبي الذي أرتكز على دافع حبهم لوطنهم وهويتهم العراقية الجامعة . فقد حظيت هذه التجربة بدعم المرجعية الدينية في النجف الأشرف والمتمثلة بصوت مرجعيتها العليا أية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني، لا سيما وأن تأكيداتها تنصب حول صعوبة استمرار الأوضاع على ما هو عليه قبل اندلاع المظاهرات، ولابُدّ من استثمار فرصة بناء دولة عراقية مستقرة ذات سيادة وتضم جميع أبناء الوطن، مع الحذر من القوى الديناميكية التي تسعى إلى اختطاف المظاهرات السلمية وتحويلها إلى أعمال عنف مدفوعة بدوافع سياسية أو انتماءات خارجية تحاول أن تضع العراق على مسار خطير نحو الفوضى والاضطراب، مما يقوّض المطالب الشعبية المشروعة للعراقيين في الحفاظ على السلم المجتمعي [٤٤] .

لذا فأن المحاولة تتجه خلال المرحلة الراهنة نحو جعل سمة العنف من السمات الأبرز في المجتمع العراقي في ظل الصراعات الداخلية والخارجية التي تجري من أجل فرض رؤية أحادية على واقع المجتمع الذي بدأ يرفض هذه المعادلة، مما يحتم الاعتماد على أدوات الضبط السياسي والاجتماعي لتحديد أبعاد مدركات البيئة المجتمعية ؛ ومن ثم

البدء في صيرورة سياق محدد من النظم والقيم والتقاليد الجديدة التي تروم إلى تبادل الأدوار على مستوى تشكيل القوة العسكرية الوطنية والمؤسسات الفاعلة التي بات من الضروري دعمها لمواجهة التحديات الراهنة في مرحلة ما بعد الصراع، مع الأخذ بالحسبان تعدد الرؤى السياسية والثقافية وما سواها حيال المجتمع وتكويناته الفرعية في ظل استمرار مشهد تنفيذ الدور التقليدي القديم في صيرورة العقل الجمعي للأفراد من دون تقييم مشكلات وأزمات الماضي والحاضر المعقدتين [٤٥] .

كما أن السعي نحو تحقيق التماسك الاجتماعي مدعاة إلى تمكين الهوية الوطنية الأم من خلال إرساء أسس التسامح والقبول بالآخر، لأن الأخيرة تُعّد بمنزلة الفرص من أجل التضامن الداخلي الذي يحتضن كل وقائع وأحداث المجتمع نفسه، لا سيما وأنها تؤدي إلى الانسجام الداخلي ضمن الوسط الاجتماعي، وبخلافه يعني نفي الخصوصيات الذي لا يقودنا إلا نحو التمسك بالهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة . لتأتي قضية نشر مفاهيم السلم والتسامح والمرونة مع الجميع من ضمن المهام الرئيسة لمؤسسات الدولة كافة، كونها الوسيلة الضامنة للقضاء على ظاهرة العنف البشري بأشكاله كافة ؛ لأن توطيد مرتكزات التفاهم ضمن المحيط الاجتماعي من شأنه أن يفضي إلى صيرورة قيم وضوابط إدارة الاختلاف، فضلاً عن التزام الجميع بقواعد الفهم لما قبل التفاهم كقضية يسعى إليها كل طرف حيال الطرف الآخر من دون الدخول في متاهات التنافس أو المواجهة أو ما سواه، لتبدأ الحاجة للعمل ضمن مجتمع جديد فاعل يتجاوز في علاقاته جميع الأزمات والتوترات التي قد تُفضي إلى مزيداً من المحن، عندئذ يمكننا الوصول إلى فهم حقيقي لعملية بناء مخرجات جديدة من أجل مستقبل هوية وطنية شاملة لجميع هويات ومكونات المجتمع كافة [٤٦].

الخاتمة واستنتاجات :

تستند عملية تأثير صراع الهويات السياسية الفرعية في واقع التجربة السياسية الديمقراطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ على اعتبارات عدة تعلقت بإشكالية تسطيح الهوية الوطنية الجامعة، ليسود فوقها الهويات السياسية والمجتمعية الفرعية ذات المتبنيات الإيديولوجيات المتباينة التي تعكس الولاء لها دون سواها من جانب، مع ارتداد مكونات المجتمع نفسه إلى دوائر ضيقة مثل القبيلة والديانة والمجموعة العرقية وما سواها من جانب آخر، وبين هذا وذاك تحديات عدة تروم جعل الأخيرة متسيّدة على الهوية الوطنية الأكبر في ظل محاولة استبدال منظومات قيم العمل السياسي الديمقراطي وفقاً لهذه المعادلة التي باتت تحتكم إلى نظرية تقاسم السلطة والثروة والنفوذ من منطلق الهوية السياسية الفرعية التي تنتمي إليها. فضلاً عن امتداد هذه الإشكالية إلى مديات أكثر خطورة من جرّاء تمركزها على عمق جغرافي ممتد إلى خارج الحدود ؛ومن ثم تمحوره في ولاءات فرعية تقع إلى ما أبعد من حدود تكوينها الديموغرافي، مع غياب مؤسسات المجتمع المدني الحقيقية التي تشكل حلقة الوصل ما بين السلطة الحاكمة والسلطة المحكومة على حدٍ سواء . كما أن الخلل في استقرار المنتظم الفكري الذي تحمله بعض الهويات الفرعية لدواعي سياسية يكمن فيما تنشده من صراع لأجل جعل السلطة في حالة تضاد ما بين تيارين، الأول ينساق نحو انموذج الهوية الغربية الليبرالية باتجاهاتها الديمقراطية المؤدلجة المعروفة، أما التيار الثاني فيقف بالضد من الأول من أجل إعادة إحياء الهوية الوطنية ببعدها العربي وتراثها الحضاري الممتد في عمق التاريخ، على الرغم من الانقسامات التي يعاني منها هذا التيار الفكري خلال المرحلة الراهنة سواء أفي العراق أو دول عربية عدة أخرى تمر

بالظروف والمتغيرات والتحولات السياسية نفسها . من هنا تأتي قضية عجز أنظمة الحكم ومؤسساتها عن توفير الظروف الملائمة للتعبير الحُر عن هذه الهويات في إطار الثقافة العامة للمجتمع أو حتى من خلال تعزيز مقومات الديمقراطية وحقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة، فأن الأخيرة ستكون أدوات متاحة من أجل التغيير والإصلاح الديمقراطي المنشود حاضراً ومستقبلاً .

أما المجتمع العراقي فيمثل هنا الحالة المركبة التي تتحكم فيه مجموعة من الهويات ذات البعد السياسي القومي والمذهبي والاثني والعرقي كما أسلفنا؛ ولكن أزمة صراع الهويات الفرعية يعود في الأساس إلى وجود أحزاب وكيانات سياسية متنوعة تعتمد في سلوكها السياسي على ثقافاتها الفرعية، من أجل تمكين هويتها و ولاءها الفرعي على حساب الولاء للهوية الوطنية الأم، مع الأخذ بالحسبان موروثات الماضي التي تمركزت فيه السلطة بشكلها الشمولي لأكثر من ثلاثة عقود سبقت العام ٢٠٠٣، مما جعل المجتمع يبدو أكثر هامشية وتكون الدولة فيه امتداداً حقيقياً لإرادات من يتولى المسؤولية فيها، وصولاً إلى حدوث اختلال بنيوي - ووظيفي مؤثرة في مؤسسات المجتمع كافة، ليبقى العقل الجمعي المجتمعي أسير تلك الولاءات والانقسامات المتنوعة بعيداً عن أي وجود حقيقي لمؤسسات المجتمع المدني الوسيطة بين الحاكم والمحكوم . لتأتي مرحلة ما بعد التحولات السياسية التي شهدها العراق عام ٢٠٠٣ مشفوعة ببناء ديمقراطية توافقية غير مستقرة، جرى الإعداد لها على وفق الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية التي انتجتها آنذاك، مع الأخذ بالحسبان الصراع السياسي بين الإرادات المتباينة التي تعكس توجه الطبقة السياسية الحاكمة وأحزابها نحو التمركز في مؤسسة الحكم ليس إلا .

من هنا يمكننا أن نخلص بأبرز استنتاجات البحث التي تكمن في الآتي :

١ – الخلل البنيوي والعجز الوظيفي في منظومة الأداء السياسي لمؤسسة الحكم الديمقراطي حيال المجتمع، مما جعلته يعاني من أزمات متوالية باتت تضرب مرتكزات وأسس الهوية الوطنية الأم من خلال تسيّد نمط الولاء للانتماءات والهويات الفرعية حصراً .

٢ – انعدام قدرة الهويات الفرعية على الصمود لوحدها حيال ظاهرة التزاحم الحاصلة ما بين المكونات الفرعية،كمحاولة لكسب السلطة وتأمين الوصول إليها في ظل غلبة عناوين الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الأم .

٣ - دور القوى السياسية ورموز الطبقة السياسية الحاكمة في إضعاف الهوية الوطنية ؛ بسبب انكفائها على هوياتها الفرعية وتمكين الولاء لها، من خلال انعكاس هذا المشهد على طبيعة ومضمون الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥، الذي بات يكرس لمفهوم دولة المكونات وليس المواطنة .

٤ – أن اتساع ثقافة الولاء للمكونات الفرعية منذ عام ٢٠٠٣ جعل الفروق المجتمعية كبيرة جداً في ظل تنامي ظواهر الفقر والحرمان السياسي والهدر في بعض الحقوق الإنسانية ؛ بسب الانحياز لطرف على حساب طرف آخر، مما أفضى إلى تنامي فرص انعدام الاستقرار المجتمعي الآنية، ناهيك عن ظواهر الفساد السياسي وسوء إدارة السلطة بأشكالها المختلفة الذي جعل الدور المؤسسي يشهد تراجعاً ملحوظاً على صعيد ترسيخ قيم الانتماء والولاء للهوية الوطنية الجامعة، لتكون الأرجحية لصالح الهويات الفرعية التي تمثل مخرجات التنوع والتباين الفكري حيال مخرجات المنتظم السياسي الديمقراطي الراهن .

٥ - أن الديمقراطية العراقية الناشئة فسحت المجال أمام تشجيع التعددية السياسية بمختلف اتجاهاتها المتباينة، من دون الأخذ بالحسبان تجاوز عقدة نمو الهويات الفرعية على حساب مقومات تعزيز الولاء للهوية الوطنية الأم .

٦ - إعمال مبدأ الاعتراف المتبادل بحقوق القوى السياسية والاجتماعية والدينية وما سواها الكامنة داخل أطر الدولة المؤسسية جميعاً وعلى وفق الثوابت الشرعية والسياسية الوطنية،من أجل تفعيل أسس السياسات الحكومية للتقريب ما بين المذاهب والانتماءات والمكونات الاجتماعية بقصدية تحقيق نوع من الاندماج المجتمعي العابر للهويات الفرعية.

٧ – الاعتماد على ضرورة صيرورة بنية ثقافية قيمية ديمقراطية جديدة مدعومة بتأييد مجتمعي واسع كي تؤدي دوراً أساسياً في إشعار المواطن بالرضا والاستقرار النفسي وعدم الخوف من المستقبل، وبعيداً عن التلويح باستخدام أدوات الإكراه القسري الذي تمارسه السلطة بدافع تمكين هوية ثقافية مجتمعية فرعية على ما سواها، وصولاً إلى تحقيق نموذج متحرر للواقعية السياسية الديمقراطية الذي يروم ترسيخ مبادئ الأمن الإنساني والاجتماعي على حدٍ سواء .

٨ – ضرورة العمل على الخروج من نموذج الانغلاق الفكري في بُنيتي سلطة وسطوة الحاكم، وصولاً إلى صيرورة حالة من الترسيخ لمنظومة الأمن المجتمعي والسياسي الضامن لتعزيز القدرة على إنتاج مخرجات جديدة تنمي الولاء والانتماء للهوية الوطنية وليس العكس .

Abstract

The effect of conflict for sub-political identities within the reality of Iraqi democratic political experience after 2003

By Hamsa Kahtan Kalaf

The research has been tackled about the democratic political life which happened since 2003 and relied on the outputs of developing and strengthening the loyalties and affiliations for sub-identities that are still experiencing instability scenes at various levels, taking into account the model of self-sufficiency and within its sub-environment, and then disrupted it at the level of sub-social affiliations in the form of its constant preoccupation with rebuilding power instead of rebuilding the nation-state. As for the secondary outcomes emerging on this political scene, it was represented in the openness of all these social affiliations, whether old or new, within an unprecedented mobility that tends to rebuild an alternative structure of political and social systems alike. However , it was represented the model of symmetry in the identification of the three identities and their loyalties (the state, the party, and the personalization of power) within what was known as the production of a secondary sub-identity ,that was resembled the superiority of affiliation and loyalty to these triple concepts (the state, the party, and the authority), which hindered the production of a comprehensive national identity that represents Iraq and is expressed by powers the real political and social participation in the emerging of democracy's political process. While using the ruling political class the logic of force to impose their unprecedented values on the political scene in which made a comprehensive social environment based on a unilateral vision through attempts to impose itself, in order to be keep out from the cultural

patterns of fragmentation inside of this environment that prevailed at some time according to the national, sectarian, ethnic and other considerations. It ultimately had been produced a comprehensive national partnerships for various parties and for the political and social forces too, then to be an indication of that trend moving towards away from the scenes of conflict and competition among affiliations and sub-social loyalties, that were prone to mutual exhaustion while depleting its strength at the same crisis period.

So that, we could limit that the reality of these political societies had become subject to imminent dramatic transformations that depended on their sub-identities, in spite of unable to continue on their own loyalty without the assistance from the rest identities from the other coherent components of society, owing to the problems that Iraqi society had been suffered greatly since 2003, and the accompanying exposure unprecedented for the plight of the American occupation and its outputs, which have produced a systematic destruction in all infrastructures, in addition to that, exposing the state institutions for another ordeal; because of starting the process of rebuilding the country again; without any attention to the legacy of the past period, which greatly affected upon its distinct sub-over for more than three decades prior to 2003. Furthermore, many several challenges were threatening the national, religious and sectarian sub-identities, it might inflicts to the fragmented, as happened in the internal war period which happened in 2006 , taking into account the introductions for that states as an external parties which had begun fed motivated by the sectarian and nationalist causes.

The research has concentrated on the role of political forces in different directions, especially towards weakening the national identity, as long as the ruling political class has become busy too much owing to sharing power according to its narrow partisan affiliations and loyalties, which has further fractured in their entire social identity, which was meaning that the Iraqi national identity did not spontaneously originate from the same individual but rather than exercised the state and its ideological elites to play a significant role in carrying out twice forced assimilation and combinations for all components of the Iraqi people, regardless of their ethnic, religious, sectarian, or other spectrums. So that, we were facing several identities that were to be closest to the scene of the conflict from the perspective of the small identities which represented by the some of his successors were happened major conflicts from another type of whose who had specific target to manage the social and political justice mechanisms according to the practice of the new democratic rule, and without mention to different attempts for creating the psychological barriers that would isolate the individual or group and even the system itself from the reality on the basis of belonging to the sub-identity, to start another solidarity loyalty within the sub-identities themselves were to be confined within the of structures and frameworks as such as the tribe, the sect, the nationalism and

other sub-affiliations that would enhance an alternative identity at the expense of the mother's national identity. So the society was prepared for weakness and fragility from the inside and vice versa, as long as societies that witnessed a state of intense fear and anxiety from the new authoritarian phenomena that carry the ideology of the rising currents in order to regain or restore the power by different ruling political elites.

From the another hand, the process of strengthening the national identity at the expense of sub-identities remains one of the main tasks that must be worked on by overcoming the ordeal of the recent past, that produced harmonic and power-sharing in a different manner within the nurture of loyalties and sub-affiliations of identity since 2003, which ultimately created an unprecedented sharing of power that resembled the ambition of many national wills to intersect with the wills of the another actors of the same ruling political class, which was reflected over the whole nature of the political interaction that taking place in it, to be framed in the formation of governments by arising of several headings (the government of national unity, the government of partnership, the government of participation, etc.). However, there were new descriptions about what represented an urgent need for the Iraqi political scene, and between all of what happened, there was a real desire which driven by the popular mobility as taken place since 2011 , in order to extract the power model from the stereotypes of partisan and interest circles and narrow affiliations, which depended on the concept of secondary identities not the citizenship, up to the process of a socio-political environment to be compatible with the unity of society. From now here, we have found that the current popular pressure had been started to turn into successive waves of mass mobility until the last wave that started on the first and twenty-fifth of October 2019, taking into account the attempts of someone to use the feature of violence as a prominent tool in expressing the demands of society. But, the Iraqi situation in light of the internal and external conflicts that taken place in order to impose a unilateral vision on his reality, which began to reject this equation, and by which there were different necessitates for relying on the political and social control tools ,to determine the dimensions of social community perceptions by imposing a specific context within the same mechanisms of system, values and traditions that aimed to exchange the roles of who had the endeavor to be directed towards achieving social cohesion in terms of empowering the national identity by rules of the foundations of tolerance and acceptance with the other, because the latter has become one of the opportunities available to achieve internal solidarity that embraces all facts and events, leading to what is known as an internal harmony within the society, and otherwise means denying the peculiarities which didn’t not lead us towards to the social cohesion in comparing with all its identities.

Finally, the issue of disseminating the concepts of peace, tolerance and solidarity with all of outcomes to reach into the obvious aim to be as the guarantor for achieving the demands for the social peace during the next period .

The research was divided into an introduction and a conclusions that distributed in three items for each of it had a specific topic with two scientific requirements of researching, the first concentrated on the applied dimension of the problem for sub-identities crisis, to analyze the problem of loss of balance within the hybrid social structure and the dominance of the unilateral authority with an understanding to the problem of complex societies and the crisis of sub-identities in Iraq. As for the second item, it examined the dimensions of the behavioral role of identity and the expansion of a culture of loyalty to the sub-identities, in order to know the current Iraqi democratic experience and the behavior of multiple identities; thus making a brief of the sequences for social changes and gradual transitions towards the rebuilding new political systems, while the third item tackled on the implications of the conflict of identities ranging from small and solidarity sub-identities through identifying the various instruments and the mechanisms to consolidate the diverse political community components for future generations, up to the enhancement of the outcomes of the national identity and the waves of the current popular demonstrations and protestations that happened ultimately in October of 2019 .

الهوامش

(١) بلا، تأثير الصراعات السياسية على المجتمع في ظل عالم متغير: ماهي الهوية الأهم بالنسبة لك؟ هياة الإذاعة البريطانية، نيسان ٢٠١٦، ص ١، متاح على الرابط :
https://www.bbc.com/arabic/interactivity/2016/04/160417_comments_arabs_identity.

(٢) د. مصلح خضر الجبوري، الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ٢٠١٤، ص ص ٢٢ – ٢٥ .

(٣) عبد الحكيم أحمين، الهويات الافتراضية في المجتمعات العربية : أي دور لمواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الهوية، مراجعة : محمد شمدين، دار الأمان، الرباط / المغرب، ٢٠١٧، ص ٧ .

(٤) المصدر نفسه، ص ٩ .

(٥) د . علي ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة : تفكيك المجتمع واضعاف الدولة، الكتاب الثاني، مكتبة الأنجلو – مصرية، القاهرة، ٢٠١١، ص ص ١٧ - ١٩ .

(٦) د . علي ليلة، المصدر نفسه، ص ص ٢٠ – ٢١ .

(٧) عبد المطلب عبد المهدي موسى، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ : دراسة في الأسباب وسبل المواجهة، المنهل للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٧، ص ص ١٤٧ – ١٤٨ .

(٨) عدنان ياسين مصطفى، التنمية الاجتماعية في العراق : المسارات والآفاق مع التركيز على شبكات الأمان الاجتماعي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة ٢٩٥، العدد / ٢٦، أيلول ٢٠٠٣، ص ص ٨٣ – ٨٤ .

(٩) د. عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق، الواقع والمستقبل، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠١١، ص ص ١٧٢ - ١٧٣ .

(١٠) عبد المطلب عبد المهدي موسى، المصدر نفسه، ص ١٣٢ .

(١١) نبراس المعموري، محنة الدستور وإشكالية التعديل، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٥، ص ١٣٣ .

(١٢) د . أحمد عدنان كاظم، الترتيبات الناظمة في مستقبل علاقات إقليم كردستان بالحكومة الاتحادية بين تجاوز الإشكاليات وتحدي الأزمات، مجلة قه لاى زانست، المجلد / ٣، العدد / ١، الجامعة اللبنانية – الفرنسية، أربيل – كردستان، شتاء ٢٠١٨، ص ٤١٩ .

(١٣) نبراس المعموري، المصدر نفسه، ص ص ٧٦ – ٧٧ .

(١٤) هه ذار صابر أمين، إشكالية الدولة والهوية : الدولة العراقية والهوية القومية الكردية أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨، ص ٨٦ .

(١٥) نقلاً عن : د . معاذ أحمد حسن، الشباب في المجتمع العربي المأزوم : العراق أنموذجاً ، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٣، ص ١٧٥ .

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٤٠ .

(١٧) د . علي ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة : اختراق الثقافة وتبديد الهوية، الكتاب الأول، مكتبة الأنجلو – المصرية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٢٦ .

(١٨) د . علي ليلة، المصدر نفسه، ص ١٩٣ .

(١٩) د . عبد الجبار أحمد عبد الله، الوحدة الوطنية والديمقراطية في عراقنا الجديد، في كتاب (العراق ومحنة الديمقراطية : دراسات سياسية راهنة)، الطبّاع، بغداد، آذار / ٢٠١٣، ص ص ١١٥ – ١١٧ .

(٢٠) د. عبد العظيم جبر حافظ، التحول ... مصدر سبق ذكره، ص ١١٩ .

(٢١) د . عبد الجبار أحمد عبد الله، آليا تفكيك الحرب الأهلية في العراق، مجلة المستقبل العراقي، السنة / ٢، العدد / ٧، مركز العراق للأبحاث، بغداد، حزيران ٢٠٠٦، ص ٤٥ .

(٢٢) د . حيدر أدهم الطائي، الشكل الفيدرالي للدولة وإمكانيات التطبيق في العراق، مجلة المستقبل العراقي، السنة / ٢، العدد / ٦، مركز العراق للأبحاث، بغداد، آذار ٢٠٠٦، ص ١٤٥ .

(٢٣) د . طه حميد حسن العنبكي، نحو بناء نظام سياسي صالح في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد / ٢٨، كانون الأول ٢٠٠٩، ص ١١٤ .

(٢٤) د . عبد العظيم جبر حافظ، النظام السياسي الديمقراطي والأمن الوطني، مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٧ ص ١٠٩ .

(٢٥) د . إيناس عبد السادة علي الغزي، الاستراتيجية الأمريكية وإدارة صراع الإرادات السياسي على الساحة العراقية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد / ٤١، تموز ٢٠٠٩، ص ٧٣ .

(٢٦) د . ياسين سعد محمد البكري، مقدمات لدراسة القبيلة في العراق في ضوء علم الاجتماع السياسي : بنيتها، ديناميتها، دورها السياسي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، مركز الدراسات العربية والدولية، العدد / ٣٠، ٢٠١٠، ص ص ١٤ – ١٥ .

(٢٧) د . عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق : المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز ٢٠٠٦، ص ٢٥١ .

(٢٨) المصدر نفسه، ٢٥٦ .

(٢٩) رضوان زيادة، الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة / ٢٩، العدد / ٣٣٤، كانون الأول ٢٠٠٦، ص ٨٨ .

(٣٠) د . منى حسين عبيد، أزمة الهوية الوطنية في العراق، شبكة النبأ المعلوماتية، بغداد، ص ١، متاح على الرابط : https://annabaa.org/arabic/studies/13911 . تاريخ الزيارة ١٩ / ١١ / ٢٠١٩.

(٣١) د. مصلح خضر الجبوري، الدور السياسي للأقليات ...، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦ .

(٣٢) باقر سلمان النجار، الحداثة الممتنعة في الخليج العربي : تحولات المجتمع والدولة، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٨، ص ٧٣ – ٧٤ .

(٣٣) نقلاً عن : ممدوح الشيخ، صراع الهويات والمصالح يهدد الدولة في الغرب، مجلة الفيصل، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد / ٣١٢، ٢٠٠٢، ص ٢٦ – ٢٧ .

(٣٤) سليم مطر، جدل الهويات : عرب .. أكراد .. تركمان .. سريان .. يزيدية .. صراع الانتماءات في العراق والشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٢١ .

(٣٥) نقلاً عن : د . أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر : دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، دار الكتب العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ص ٦٩ - ٧٠ .

(٣٦) د . أحمد وهبان، المصدر نفسه، ص ص ٩٩ – ١٠٠ .

(٣٧) عبد الرزاق الدواي، في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات : حوار الهويات الوطنية في زمن العولمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، آذار ٢٠١٣، ص ص ٢٥ – ٢٧ .

(٣٨) محمد حسنين هيكل، على هامش صراع الحضارات (رؤية صحفي)، دار الشروق الأولى، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ٦ – ٧ .

(٣٩) د . وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة – الأمة : دراسة حالة العراق، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ٢٠١٤، ص ص ٣١٠ – ٣١١ .

(٤٠) المصدر نفسه، ص ص ٩ – ١٠ .

(٤١) د . عبد المطلب عبد المهدي موسى، ظاهرة العنف السياسي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٢٦ - ١٣١.

(٤٢) د . عبد المطلب عبد المهدي موسى، المصدر نفسه، ص ص ١٤٧ – ١٤٩ .

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٤٩ .

(٤٤) أخبار الأمم المتحدة، هينيس بلاسخارت في مجلس الأمن : العراق يقف على مفترق طرق... والمندوب العراقي يتهم مندسين بتعطيل المظاهرات السلمية، ٣ / ١٢ / ٢٠١٩، متاح على الرابط : https://news.un.org/ar/story/2019/12/1044721.

(٤٥) زيد حازم الزلزلي، عسكرة المجتمع : التأثيرات السياسية والأمنية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ٢٠١٨، ص ص ١٥ - ٣٠ .

(٤٦) د . عبد السلام إبراهيم البغدادي، السلم الوطني (المدني) : دراسة اجتماعية سياسية في قضايا المصالحة والتسامح والصفح والوئام والتآزر الوطني، سلسلة كتب ثقافية (٣٠)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص ص ٨٤ - ٨٩ .